المحاضرة الثانية

- الحسابات القومية والنمو الاقتصادي:

- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product GDP) :

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يتم انتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ويلاحظ مما سبق أن عملية قياس الناتج المحلي الإجمالي تتضمن المكونات التالية:

- القيمة السوقية.
- السلع والخدمات النهائية.
- الحدود الجغرافية.
- الفترة الزمنية (سنة).

.....

.....

1- القيمة السوقية:

يترتب على النشاط الاقتصادي في أي مجتمع انتاج **عدد غير محدود** من السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تختلف من حيث وحدات القياس.
لذلك فإن تجميع كل السلع والخدمات النهائية **بوحدتها الطبيعية** أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس.و لتغلب على هذه المشكلة، اتفق الاقتصاديون على أن النقود **Money** يمكن أن تكون هي الوسيلة الأنسب لكي تستخدم كوحدة مشتركة لقياس النشاط الاقتصادي، و ذلك باحتساب القيمة السوقية **(Market Value)** لكل السلع والخدمات النهائية

- حيث يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

- Q P = Market Value

- **Q :** الكميات المنتجة لأي نوع من السلع والخدمات
- **P :** الأسعار التي تباع بها هذه الكميات من السلع والخدمات في الأسواق.

.....

.....

2 - السلع النهائية Final Goods :

هي تلك السلع والخدمات التي يقوم **المستهلكون** بشرائها لغرض **إشباع** الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة **مباشرة** مثل: الخبز، المشروبات، الملابس ، أجهزة التلفزيون وخلافها. في الغالب يقوم **القطاع العائلي** باستهلاك هذا النوع من السلع.

.....

.....

3 - السلع الوسيطة Intermediate Goods :

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى **كعنصر إنتاج أو مدخلات Inputs** في **إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى Outputs** . فالسلع الوسيطة **لا تشبع** الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة كالطحين (الخبز) أو القماش المنسوج (الثوب) أو الجلود الخام (الأحذية أو الشنط). في الغالب **قطاع الأعمال** هو الذي يستخدم هذا النوع من السلع.

.....

.....

4 – مشكلة خطأ ازدواج الحساب (Double-counting Error) :

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بخطأ ازدواج الحساب (Double Counting Error) ، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

.....

.....

– مثال :

نفترض أنه لدينا اقتصاد يقوم بتخصيص كل إمكانياته الإنتاجية المتاحة في إنتاج سلعة واحدة فقط، ألا وهي سلعة الخبز.

ففي هذه الحالة ستمر عملية انتاج الخبز بالمراحل التالية (القيمة بليون وحدة نقدية) :

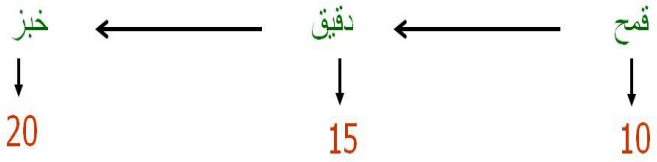

إذا تم القيام بجمع قيمة الانتاج في الـ[illegible]

45 = 20 +15 + 10

نكون في هذه الحالة قد وقعنا في خطأ تعدد الحساب ، أي بحساب القيمة أكثر من مرتين. ولتجنب هذه الأنواع من الأخطاء لابد من : استبعاد قيم السلع الوسيطة الداخلة في مراحل انتاج السلع النهائية عند حساب الناتج المحلي الاجمالي.

.....

.....

مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

فيما يلي شرح مفصل عن الكيفية التي تتم بها استبعاد قيم المنتجات الوسيطة:

أ – طريقة المنتجات النهائية:

باتباع طريقة المنتجات النهائية يتم فقط اعتبار القيمة السوقية للخبز (20 بليون وحدة نقدية) التي تكون آخر مرحلة في هذه العملية الانتاجية، بأنها تمثل قيمة الانتاج.

.....

.....

ب – طريقة القيمة المضافة Value Added :

لتجنب الوقوع في خطأ ازدواج الحساب، يمكن لنا كذلك استخدام طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية.

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم العملية الانتاجية إلي ثلاثة مراحل متتالية وذلك علي النحو الموضح في المثال التالي:

- مرحلة زراعة القمح (قيمة الإنتاج 10بليون وحدة نقدية).
- مرحلة طحن القمح (قيمة الانتاج 15 بليون وحدة نقدية).
- مرحلة صناعة الخبز (قيمة الانتاج 20 بليون وحدة نقدية).

فاذا اعتبرنا أن كل مرحلة من هذه المراحل مستقلة بذاتها، فيمكن حساب القيمة المضافة لأي مرحلة باستخدام المعادلة التالية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة

بتطبيق هذه المعادلة علي المراحل الثلاثة نحصل علي النتيجة التالية:

المرحلة الأولى = 10 – 0 = 10 بليون وحدة نقدية
المرحلة الثانية = 15 – 10 = 5 بليون وحدة نقدية
المرحلة الثالثة = 20 – 15 = 5 بليون وحدة نقدية

من ثم يمكن الحصول على القيمة المضافة الاجمالية على النحو التالي: **20 = 5 + 5 + 10**

ملاحظة: مهما اختلفت الطريقة (المنتجات النهائية أوالقيمة المضافة) فانه نتحصل على نفس النتيجة التي تعبر عن قيمة النشاط الاقتصادي.

.....

.....

- التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

- نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق :

يجسد هذا النموذج، وهو الأكثر قربا للواقع مقارنة بالنموذج الذي درسناه في المحاضرة السابقة (قطاعين: قطاع منتجين وقطاع مستهلكين، و سوقين: سوق عوامل الإنتاج وسوق السلع والخدمات) ، و ذلك لأن في الواقع القطاع العائلي لا ينفق كل دخله على الاستهلاك فقط بل هناك نسبة معينة من الدخل يمكن ادخارها في البنوك مثلا. أيضا الحكومة و القطاع الخارجي لهم دور مهم في الاقتصاد. لذلك سوف ندرس التدفق الدائري لاقتصاد مفتوح مع وجود القطاع الحكومي،

أي سوف نقوم بإضافة قطاعين آخرين و هما: القطاع الحكومي و القطاع الخارجي.

وكذلك إضافة السوق المالية مقارنة بالنموذج السابق، كما يتضح من خلال الشكل التالي:

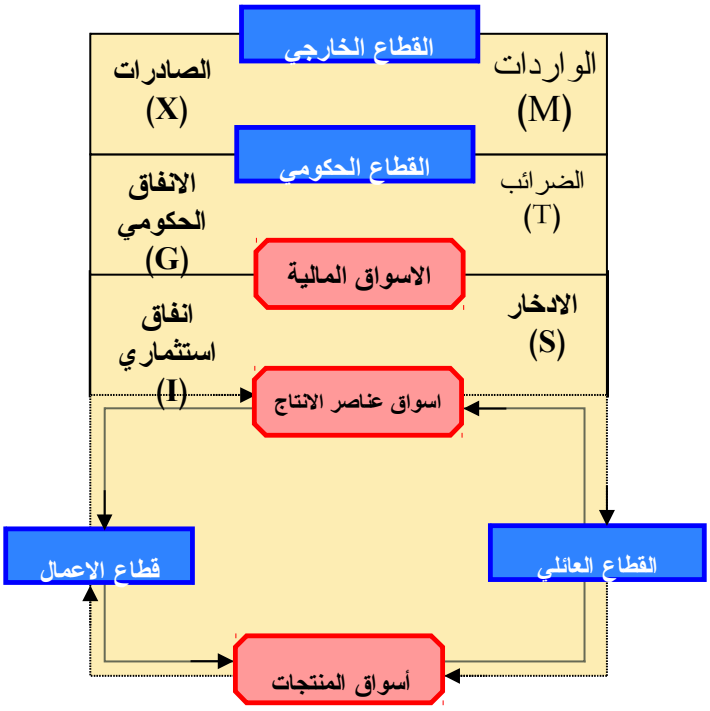

(1) القطاعات الاقتصادية الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (قطاعين: أ- قطاع المستهلكين ، ب- قطاع المنتجين) سوف ندرس قطاعين إضافيين و هما:

أ- القطاع الحكومي Government Sector :

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. وينقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

- الانفاق الجاري (Current Expenditure) وهو مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية بهدف استمرار عملها ونشاطها، كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.

- الانفاق الاستثماري (Investment Expenditure) وهو مجموع النفقات التي تصرفها الحكومة في عدة مجالات وقطاعات من أجل تحقيق عائد مالي أو بشري أو خلق المزيد من فرص عمل جديدة، كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الانفاق على التعليم والرعاية الصحية و الانفاق على إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية.

.....

.....

ب – القطاع الخارجي Foreign Sector :

تقوم القطاعات الثلاثة (العائلي، الأعمال، الحكومي) بدفع قيمة وارداتهم من السلع والخدمات التي لا يتم توفرها محلياً للعالم الخارجي حيث يسمي هذا النوع من المدفوعات **بالإنفاق على الواردات Import Expenditure**. في المقابل نجد أن المنتجين في قطاع الأعمال وقطاع الحكومة يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً (الصادرات) **Revenue Export** من قطاع العالم الخارجي. ويطلق على **الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X–M) ، صافي الصادرات (Net Exports) ، أو الميزان التجاري (Balance of Trade)**.

.....

.....

– الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية:

مقارنة بالنموذج السابق (سوقين: أ– سوق عناصر الإنتاج، ب– سوق السلع والخدمات) سوف ندرس سوق آخر إضافي و هو:

ب– السوق المالية: هي عبارة عن تلك السوق التي تقوم بعمليات **الوساطة المالية** (البنوك التجارية و الموسسات المالية الوسيطة الأخرى) بين وحدات **الفائض** في الاقتصاد (أصحاب المدخرات) و وحدات **العجز** (المستثمرين).

– شرط توازن الاقتصاد الكلي :

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. يتحقق وضع التوازن **Equilibrium** الكلي في الاقتصاد عندما يتحقق شرط التوازن في صيغته العام (مهما كان نموذج التدفق الدائري للإنتاج والدخل):

الدخل الكلي = الانفاق الكلي أي أن العرض الكلي = الطلب الكلي

في اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات وثلاثة أسواق وهو الأقرب للواقع، يكون شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$C + I + G + (X - M) = Y$$

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص **(من قبل القطاع العائلي)**. **(G)** : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص **(من قبل قطاع الأعمال)**. **(X)** : الصادرات. **(M)** : الواردات

.....

.....

- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

لكي تتم عملية القياس بصورة دقيقة يتطلب ذلك توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن القيم الاقتصادية التي تنشأ نتيجة للعلاقات التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية عبر الاسواق الموجودة في هذا الاقتصاد .

.....

.....

- و بصفة عامة توجد ثلاثة طرق يمكن استخدامها في قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتي تشمل الآتي:

- طريقة الناتج:

تتم هذه الضريبة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها السائد في السوق، و بجمع مجموع عمليات الضرب (القيمة السوقية) نحصل على الناتج المحلي الجمالي و ذلك خلال سنة.

السلع	سنة 2006		
	الكمية (بالطن) Q	السعر (بالريال) P	القيمة السوقية (Q*P)
تمر	8117	1000	8117000
سكر	2000	100	200000
حليب	5000	10	50000
قهوة	12000	12	144000
الناتج المحلي الإجمالي			8511000

$$GDP = 8117 \times 1000 + 2000 \times 100 + 5000 \times 10 + 12000 \times 12$$
$$GDP = 8117000 + 200000 + 50000 + 144000 = 8511000$$

.....

.....

- طريقة الانفاق :

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق باحتساب مجموع ما تنفقه القطاعات الأربعة في شراء السلع والخدمات النهائية لكافة القطاعات الاقتصادية.

حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على النحو التالي :

الناتج المحلي الإجمالي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي+ صافي انفاق القطاع الخارجي

و عليه يمكن لنا صياغة المعادلة التالية: $GDP = C + I + G + (X - M)$

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي). (G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال) . (X) : الصادرات. (M) : الواردات

مثال 2: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (2006)		
بنود الإنفاق	الإنفاق (مليون ريال)	GDP%
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	5808	68.2
الإنفاق الاستثماري الخاص	1367	16.1
الإنفاق الحكومي	1487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
الناتج المحلي الإجمالي	**8511**	**100**